

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات

التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٣ فى الطعن رقم ٢٤٩٦٣

لسنة ٥٦ ق. عليا ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤/٣/٢٠١٣ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :**(المادة الأولى)**

يُعين السيد/ على أبو بكر الصديق محمد حجازى - رئيس النيابة الإدارية من الفئة (أ)

فى وظيفة وكيل عام أول بهيئة النيابة الإدارية على أن يكون سابقاً على السيد/

باسم زخارى عبد المسيح جرجس ولاحقاً للسيد/ سامى عبد السميع الشرنوبى ليمونة -

الوكيلين العامين الأول بهيئة النيابة الإدارية .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ رجب سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢١ مايو سنة ٢٠١٣ م) .